دليل التطبيق لأول مرة

فبراير ٢٠٢١

المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)

المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)

إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية

IAASB International Auditing and Assurance Standards Board

SOCPA الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) *"إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية"*
دليل التطبيق لأول مرة

الفهرس

المقدمة ٣
تاريخ السريان ٣
هدف المعيار ٤
المفاهيم العامة في المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) ٤
التعريفات المُحدَّثة والجديدة في المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) ٧
الروابط بين المعايير ٩
التغييرات الرئيسية في المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) واستعراض المعيار ١١

قام بإعداد هذا الدليل الفريق الاستشاري لدى مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (المجلس). والهدف من هذا الدليل الخاص بالتطبيق لأول مرة هو المساعدة في فهم معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) وتطبيقه. ولا يشكل هذا الدليل إصداراً ملزماً من إصدارات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، وهو لا يعدل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أو يلغيه، ونص المعيار وحده هو الملزم. وليس المراد من هذا المنشور أن يكون دليلاً شاملاً، وأي أمثلة مقدمة هي لأغراض التوضيح فحسب. ولا تُغني قراءة هذا المنشور عن قراءة معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث).

المقدمة

أصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (المجلس) في ديسمبر ٢٠٢٠ ثلاثة معايير جديدة ومحدَّثة لإدارة الجودة ترمي إلى تعزيز وتحديث منهج إدارة الجودة لدى مكاتب المراجعة، وهي: المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) (المعروف سابقاً باسم المعيار الدولي لرقابة الجودة (١)) *"إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"* والمعيار الدولي لإدارة الجودة (٢) *"فحوصات جودة الارتباطات"* والمعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) *"إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية"*.

ويتصدى المجلس من خلال هذه المعايير لمنظومات مراجعة متطورة ومتزايدة التعقيد، بما في ذلك توقعات أصحاب المصلحة المتنامية والحاجة إلى تطبيق أنظمة استباقية وقابلة للتكييف لأجل إدارة الجودة. وترشد هذه المعايير مكاتب المراجعة نحو تحسين صلابة آلية المتابعة والتصحيح، ودمج الجودة في ثقافتها المؤسسية و"نهج الإدارة العليا" لديها، وتحسين متانة فحوصات جودة الارتباط.

ويركز معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على إدارة الجودة على مستوى ارتباطات المراجعة ويتطلب من الشريك المسؤول عن ارتباط المراجعة أن يبادر إلى إدارة الجودة وتولي المسؤولية عن تحقيقها، ولاسيّما من خلال المشاركة الكافية والمناسبة طوال الارتباط والالتزام بسياسات أو إجراءات المكتب ومتطلبات معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث). والروابط بين معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) ومعايير إدارة الجودة الأخرى موضحة بمزيد من التفصيل ضمن قسم "الروابط بين المعايير" أدناه.

تُستخدم هذه العلامة في هذا الدليل لتمييز الإحالات إلى معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث).

يُستخدم هذا المربع وهذه العلامة في هذا الدليل لتمييز الأمثلة في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث).

تُستخدم هذه العلامة في هذا الدليل لتمييز الاختلافات عن المعيار الحالي.

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرة: ١

ما الموضوعات التي يتناولها معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)؟

يتناول معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) ما يلي:

(أ) المسؤوليات الخاصة للمراجع بشأن إدارة الجودة على مستوى الارتباطات فيما يخص مراجعة القوائم المالية؛

(ب) المسؤوليات ذات الصلة للشريك المسؤول عن الارتباط حيث إن العديد من مسؤوليات المراجع عن إدارة الجودة هي مسؤوليات تخص الشريك المسؤول عن الارتباط

وفي الوقت الراهن، يحتوي معيار المراجعة (٢٢٠) المعمول به حالياً على متطلبات رقابة الجودة على مستوى ارتباطات المراجعة. وعندما يصبح المعيار المُحدَّث سارياً فيما يخص ارتباطات مراجعة القوائم المالية للفترات التي تبدأ في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ أو بعد ذلك التاريخ، يحل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) محل معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي. وثمة تعديلات لغرض الاتساق على عدد من معايير المراجعة والمواد ذات الصلة بها ناتجة عن التغييرات التي تمت في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث).

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرة: ١٠

تاريخ السريان

يسري معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على ارتباطات مراجعة القوائم المالية للفترات التي تبدأ في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ أو بعد ذلك التاريخ.

هدف المعيار

يتشابه معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) مع معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي في الهدف، ولكن المعيار المُحدَّث بات يشدد الآن على أن هدف المراجع يدور حول إدارة الجودة وتحقيقها، بدلاً من تطبيق إجراءات لرقابة الجودة.

ويركز هدف المعيار على الجودة الناتجة على مستوى الارتباط. وهو يربط عمل المراجع في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) بسائر المعايير، بما فيها تلك التي تتناول تقرير المراجع. ويتحقق هدف المعيار بالأساس من خلال الوفاء بمتطلبات معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث).

هدف المراجع هو إدارة الجودة على مستوى الارتباطات للوصول إلى تأكيد معقول بشأن تحقيق الجودة بما يضمن:

(أ) وفاء المراجع بمسؤولياته، وإجرائه للمراجعة، وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة؛

(ب) مناسبة التقرير الصادر عن المراجع في ظل الظروف القائمة.

المفاهيم العامة في المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)

تمييز دور الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الآخرين في فريق الارتباط

تخاطب متطلبات معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) في الغالب الشريك المسؤول عن الارتباط. ويُعزى ذلك إلى أن الشريك المسؤول عن الارتباط هو المسؤول النهائي، ومن ثمّ فهو المساءل، عن الالتزام بمعيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث). ويحتوي معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على صياغة مختلفة للإشارة إلى الحالات التي قد يقوم فيها الشريك المسؤول عن الارتباط بإشراك أعضاء فريق الارتباط الآخرين في الوفاء بهذه المتطلبات.

عند استخدام عبارة "يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسؤولية عن ..."، يجوز للشريك المسؤول عن الارتباط أن يختار إسناد مهام تصميم أو تنفيذ هذه الإجراءات إلى الأعضاء المناسبين في فريق الارتباط. وعند عدم استخدام هذه العبارة فيما يتصل بالشريك المسؤول عن الارتباط، فإن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد يقصد عندئذ أن يتولى الشريك المسؤول عن الارتباط مهمة تنفيذ المتطلب بنفسه. وفيما يخص هذه المتطلبات، يمكن للشريك المسؤول عن الارتباط الحصول على المعلومات من الأعضاء الآخرين في فريق الارتباط أو من المكتب.

وعلى سبيل المثال، تتطلب الفقرة ٢٩ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) من الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسؤولية عن توجيه أعضاء فريق الارتباط والإشراف عليهم وفحص عملهم. وبناءً عليه، يمكن للشريك المسؤول عن الارتباط تكليف الأعضاء الأكثر خبرة في فريق الارتباط بمهام توجيه الأعضاء الأقل خبرة في فريق الارتباط والإشراف عليهم وفحص عملهم. ولكن الفقرة ٣٠ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) تتطلب من الشريك المسؤول عن الارتباط التحقق من أن الجوانب الخاصة بطبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف والفحص تستوفي ضوابط معينة. ويُعزى ذلك إلى أهمية امتلاك الشريك المسؤول عن الارتباط رؤية شاملة لكيفية تنفيذ التوجيه والإشراف والفحص وما إذا كان يلزم اتخاذ تصرفات تصحيحية.

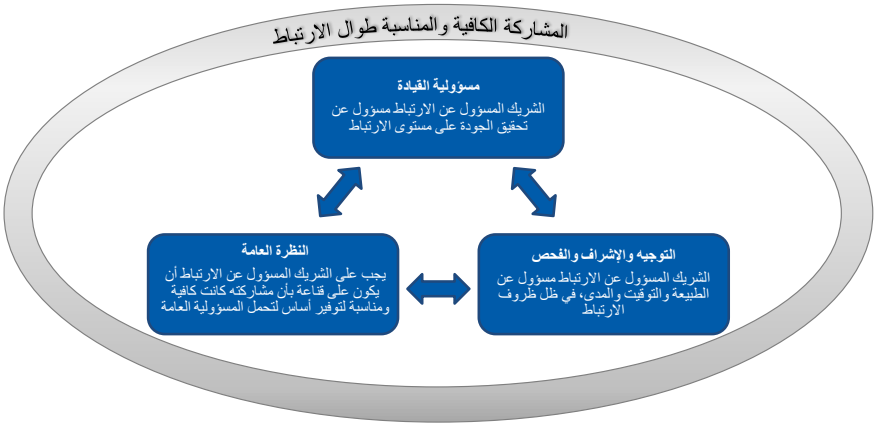

أحد الأهداف الخاصة بمشروع تحديث معيار المراجعة (٢٢٠) هو توضيح الدور المنوط بالشريك المسؤول عن الارتباط. وعلى وجه الخصوص، سعى مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد إلى توضيح المشاركة المطلوبة من الشريك المسؤول عن الارتباط، طوال المراجعة، وفي إدارة الجودة وتحقيقها أثناء المراجعة.

ويحتوي الرسم التوضيحي أعلاه على بعض الأمثلة لكيفية قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بتحقيق هذا الهدف:

- يتحمل الشريك المسؤول عن الارتباط المسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها وتوفير البيئة المناسبة لفريق الارتباط (الفقرة ١٣). وتشمل هذه المسؤولية المشاركة بصورة كافية ومناسبة طوال الارتباط. ويتعين على الشريك المسؤول عن الارتباط أيضاً تحمل المسؤولية عن اتخاذ التصرفات التي تعكس التزام المكتب بالجودة والسلوك المأمول من فريق الارتباط (الفقرة ١٤).
- يتحمل الشريك المسؤول عن الارتباط المسؤولية عن توجيه فريق الارتباط والإشراف عليه وفحص عمله (الفقرة ٢٩). ويتعين على الشريك المسؤول عن الارتباط أيضاً التحقق من طبيعة وتوقيت ومدى ذلك التوجيه والإشراف والفحص (الفقرة ٣٠).

وفي نهاية الارتباط، ولكن قبل تأريخ تقرير الارتباط، يتعين على الشريك المسؤول عن الارتباط أيضاً أن "يعيد النظر في عمله" ويحدد ما إذا كان قد تحمل المسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها في الارتباط (الفقرة ٤٠، انظر أيضاً النقاش الإضافي أدناه).

مثال لكيفية قيام أعضاء فريق الارتباط الآخرين بالإعلان عن السلوك المأمول

يُتوقع أيضاً من الأفراد الآخرين خلاف الشريك المسؤول عن الارتباط الذين يتولون مسؤوليات التوجيه والإشراف والفحص نقل الثقافة والسلوك المأمول إلى أعضاء فريق الارتباط الآخرين ممن يقومون بتوجيههم والإشراف عليهم وفحص عملهم. وقد يشمل ذلك لفت الانتباه إلى اتصالات المكتب المتعلقة بثقافته وأهمية جودة المراجعة، أو الاطلاع على سجلات المكتب الخاصة بالتدريب لمعرفة ما إذا كان أعضاء فريق الارتباط قد اجتازوا التدريبات ذات الصلة.

مثال للمشاركة بصورة كافية ومناسبة

للحفاظ على المشاركة بصورة كافية ومناسبة وإظهار القيادة والتحلي بالسلوكيات والثقافة المناسبة، قد يقوم الشريك المسؤول عن الارتباط بما يلي:

- زيارة مواقع عمل فريق الارتباط بانتظام، والاجتماع بالمشرفين وخبراء المكتب.
- عقد اجتماعات منتظمة مع القادة الآخرين في فريق الارتباط لمناقشة سير العمل وأية إشكالات قد تظهر، ولاسيّما فيما يتعلق بالأمور المهمة والأحكام المهمة التي يتم التعرف عليها. وقد يتناول هذا النقاش ما إذا كان ينبغي إجراء، أو ما إذا كان قد تم إجراء، أي تغييرات مهمة في الاستراتيجية العامة للمراجعة وخطة المراجعة.
- التحدث إلى أعضاء فريق الارتباط وتوجيه عملهم والإشراف عليه وفحصه.

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرات: ٨، أ١٣، أ١٤، أ٢٩، أ٨٠، أ٩٥

التدرج

المراد هو تطبيق متطلبات معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) بطريقة متدرجة في سياق طبيعة المراجعة وظروفها. وتقدم الفقرة ٨ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أمثلة لتطبيق المعيار على المكاتب وفرق الارتباطات، بمختلف أحجامها، التي تنفذ ارتباطات مراجعة لكل من المنشآت الأقل تعقيداً والأكثر تعقيداً. ويشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد توضح كيف أن المعيار يمكن تطبيقه في مختلف الظروف على النحو الآتي:

.

الفقرة في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)	نقاط التدرج الرئيسية التي تم تناولها
أ١٣، أ١٤	• كيف يمكن للشريك المسؤول عن الارتباط في المكاتب الصغيرة أن يكون له دور في تصميم العديد من استجابات المكتب لمخاطر الجودة التي يواجهها على مستوى الارتباطات. • مدى الطابع الرسمي للسياسات أو الإجراءات في المكاتب بمختلف أحجامها. • الآثار المترتبة التي تلحق مسؤوليات التوجيه والإشراف والفحص إذا كان الشريك المسؤول عن الارتباط هو العضو الوحيد في فريق الارتباط.
أ٢٩	• كيف يمكن أن تتباين طبيعة ومدى التصرفات التي يتخذها الشريك المسؤول عن الارتباط لإبداء التزام المكتب بالجودة.
أ٨٠	• كيف يضطلع الشريك المسؤول عن الارتباط بالمسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها، والمشاركة بصورة كافية ومناسبة، عندما يتم إسناد مسؤوليات التوجيه والإشراف والفحص إلى آخرين.
أ٩٥–أ٩٧	• أمثلة للطرق التي يمكن من خلالها تكييف منهج التوجيه والإشراف والفحص.

وقد راعى مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد أن فرق الارتباط كبيرة الحجم قد تكون ذات هياكل أكثر تعقيداً من الفرق الأصغر حجماً، ومن ثمّ، فقد يتم إسناد بعض المسؤوليات إلى كبار الأعضاء الآخرين في فريق الارتباط.[١]

[١] معيار المراجعة (٢٢٠) (المحدث)، الفقرة ٩

وتنص الفقرة ١٥ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على أنه في حالة قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بإسناد تصميم أو تنفيذ الإجراءات أو المهام أو التصرفات المتعلقة بأحد متطلبات هذا المعيار إلى أعضاء آخرين في فريق الارتباط لدعمه في الالتزام بمتطلبات هذا المعيار، فيجب عليه الاستمرار في تحمل المسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها في ارتباط المراجعة من خلال توجيه هؤلاء الأعضاء والإشراف عليهم وفحص عملهم.

ويشير معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) إلى أن الشريك المسؤول عن الارتباط يظل هو المسؤول النهائي، ومن ثمّ فهو المُساءَل، عن الالتزام بمتطلبات هذا المعيار.

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) أيضاً على مواد تطبيقية ومواد تفسيرية أخرى تتناول الإشكالات الشائعة التي يتم مواجهتها في ارتباطات المراجعة الكبيرة، مثل:

- الآثار المترتبة عندما يضم فريق الارتباط أعضاءً (على سبيل المثال، مراجع لمكون في ارتباط لمراجعة إحدى المجموعات) ليسوا شركاءً ولا موظفين في مكتب الشريك المسؤول عن الارتباط. (انظر الفقرات أ٢٣–أ٢٥)
- طرق إبداء المشاركة الكافية والمناسبة من جانب الشريك المسؤول عن الارتباط عندما تكون الإجراءات أو المهام أو التصرفات قد تم إسنادها إلى أعضاء آخرين. (انظر الفقرة أ٣٧)

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرات: ١٢، أ١٥–أ٢٧

التعريفات المُحدَّثة والجديدة في المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)

أثناء مشروع إدارة الجودة، تم تحديث العديد من التعريفات. وأحد هذه التغييرات المهمة هو تعريف "فريق الارتباط".

> فريق الارتباط:
>
> جميع الشركاء والموظفين الذين ينفذون ارتباط المراجعة، وأي أفراد آخرين ينفذون إجراءات المراجعة على الارتباط، باستثناء الخبراء الخارجيين الذين يستعين بهم المراجع والمراجعين الداخليين الذين يقدمون مساعدة مباشرة بشأن الارتباط.
>
> (الفقرة ١٢(د))

ويفيد التغيير الذي تم في هذا التعريف أنه بغض النظر عن مكان الفرد أو حالته الوظيفية، فإنه يلزم أن يكون مستقلاً ويلزم توجيه عمله والإشراف عليه وفحصه إذا كان ذلك الفرد يتولى تنفيذ إجراءات للمراجعة. ويراعي التعريف المُحدَّث حقيقة أن فرق الارتباط قد يتم تنظيمها بطرق مختلفة، بما في ذلك أنها قد تعمل في مكان واحد أو قد تتوزع عبر أماكن جغرافية مختلفة أو قد يتم تنظيمها حسب النشاط الذي تتولى تنفيذه. ويشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد تطبيقية لشرح كيفية تطبيق التعريف في مختلف الظروف، مثل مراجعة المجموعات وعند وجود مراكز لتقديم الخدمات (انظر الفقرات أ١٥-أ٢١). ويشرح المعيار أيضاً كيف أن تطبيق سياسات أو إجراءات المكتب قد يتطلب اتخاذ تصرفات مختلفة عندما يضم فريق الارتباط أفراداً من مكتب آخر ليسوا شركاءً ولا موظفين في مكتب الشريك المسؤول عن الارتباط (انظر الفقرات أ٢٣–أ٢٥).

ويفيد معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً بأن الأفراد المشاركين في ارتباط المراجعة لا يلزم أن يكونوا قد تم التعاقد معهم أو تم توظيفهم بواسطة المكتب بشكل مباشر. وقد يشمل هؤلاء الأفراد عاملين من مكتب آخر ضمن الشبكة التي ينتمي إليها المكتب أو مكتب من خارج الشبكة أو مقدم خدمة آخر.

انظر أيضاً "قائمة الحقائق: فريق الارتباط"

مراكز تقديم الخدمات

يفيد معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) بأن المكتب قد يتخذ قراراً بتنفيذ مهام خاصة ذات طبيعة متكررة أو متخصصة بواسطة مجموعة من العاملين يحظون بالمهارات المناسبة مثل مراكز تقديم الخدمات. وقد يقوم بإنشاء مراكز تقديم الخدمات المكتبُ أو الشبكةُ أو المكاتب أو الكيانات أو الجهات الأخرى ضمن نفس الشبكة. وعلى سبيل المثال، قد يتم الاستعانة بإدارة مركزية لتيسير إجراءات المصادقة الخارجية.

على سبيل المثال، قد يضم فريق الارتباط أفراداً مثل:

- أفراد من فريق تقنية المعلومات لدى المكتب؛
- خبراء المكتب في الأدوات المالية أو عمليات التقويم؛
- أفراد من داخل مراكز تقديم الخدمات التابعة للمكتب؛
- مراجعو مكونات المجموعة في ارتباطات مراجعة المجموعات؛
- الأفراد الذين يتولون تنفيذ إجراءات المراجعة المتعلقة بالمخزون في المخازن أو الأماكن البعيدة (سواءً كانوا من داخل المكتب أو من مكتب ضمن الشبكة أو من مكتب آخر)؛
- الشركاء الآخرون الذين يتولون مسؤوليات التوجيه والإشراف والفحص.

وتذكَّر أن تعريف فريق الارتباط يستبعد على وجه الخصوص نوعين من الأفراد، ألا وهما (١) الخبير الخارجي الذي يستعين به المراجع و(٢) المراجعين الداخليين الذين يقدمون مساعدة مباشرة بشأن الارتباط.

وموضح فيما يلي تغييرات أخرى على التعريفات:

التعريفات الجديدة والمُحدَّثة	ملخص بالتغيير
فحص جودة الارتباط/ فاحص جودة الارتباط	تم توفيق هذه التعريفات مع معيار إدارة الجودة (٢)
المتطلبات المسلكية ذات الصلة	تم توفيق هذا التعريف مع التعريف المُحدَّث في معيار إدارة الجودة (١)، باستثناء أنه يركز على ارتباطات المراجعة

علاقة معيار إدارة الجودة (١) بمعيار إدارة الجودة (٢) و معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرات: أ٢، أ٣، أ١٠٣

يتولى المكتب مسؤولية تصميم نظام إدارة الجودة الخاص به، وتطبيقه وتشغيله. وقد يتم تطبيق وتشغيل جوانب من نظام إدارة الجودة على مستوى الارتباطات، ومع ذلك، يظل المكتب هو المسؤول عن النظام. ويعتمد مدى تطبيق جوانب نظام إدارة الجودة، وتشغيلها، على مستوى الارتباطات على طبيعة وظروف المكتب والارتباطات التي ينفذها.

ونظراً لأن المكتب لا يستطيع التعرف على جميع مخاطر الجودة التي قد تظهر على مستوى الارتباطات، فإن فريق الارتباط يمارس الحكم المهني عند تحديد ما إذا كان سيصمم استجابات إضافية ويطبقها.

تتناول الفقرة ٤ والفقرات أ٤-أ١١ العلاقة التفاعلية بين الاستجابات على مستوى الارتباطات والاستجابات على مستوى المكتب.

وتحظى الاتصالات بين فريق الارتباط والمكتب بأهمية بالغة لتحقيق الجودة في ارتباطات المراجعة. وقد تنشأ الحاجة لتلك الاتصالات عندما:

- يكون لدى فريق الارتباط معلومات تفيد بضرورة قيام المكتب بدعم تصميم نظام إدارة الجودة وتطبيقه وتشغيله (انظر الفقرة ٤(ج)).
- توجد تهديدات تمس الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة (انظر الفقرة ١٨).
- يصبح فريق الارتباط على علم بمعلومات كان من الممكن أن تتسبب في رفض المكتب لارتباط المراجعة فيما لو كانت تلك المعلومات متاحة للمكتب في وقت مبكر (انظر الفقرة ٢٤).

- تكون الموارد التي تم تخصيصها أو توفيرها لفريق الارتباط غير كافية أو غير مناسبة في ظل ظروف ارتباط المراجعة (انظر الفقرة ٢٧).
- يصبح الشريك المسؤول عن الارتباط على علم بمعلومات قد تكون ذات صلة بآلية المتابعة والتصحيح الخاصة بالمكتب (انظر الفقرة ٣٩(ج)).

الروابط بمعايير المراجعة الأخرى

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرتان: ٥، ١٢أ

من المفترض تطبيق معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) جنباً إلى جنب مع معايير المراجعة الأخرى. وكما هو مشار إليه في الفقرة ٥، فإن الالتزام بمتطلبات معايير المراجعة الأخرى قد يوفر معلومات ذات صلة بمعيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث). وتحتوي الفقرة ١٢أ على أمثلة لهذه الروابط.

الاعتماد على نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرة: ١٠أ

من المهم أن تعمل إدارة الجودة على مستوى الارتباطات وإدارة الجودة على مستوى المكتب في تناغم. وفي العديد من الحالات، قد تساعد سياسات أو إجراءات المكتب فريق الارتباط في الالتزام بمعيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث).

وتشير الفقرة ١٠أ إلى أن فريق الارتباط قد يعتمد في الظروف الاعتيادية على سياسات أو إجراءات المكتب عند الالتزام بمتطلبات هذا المعيار، إلا إذا:

- كان فهم فريق الارتباط أو خبرته العملية تشير إلى أن سياسات أو إجراءات المكتب لن تتعامل بفاعلية مع طبيعة الارتباط وظروفه؛ أو
- اقتضت المعلومات التي يقدمها المكتب أو أطراف أخرى عن فاعلية هذه السياسات أو الإجراءات غير ذلك (على سبيل المثال، المعلومات التي توفرها أنشطة المتابعة الخاصة بالمكتب أو التقصيات الخارجية أو غير ذلك من المصادر ذات الصلة تشير إلى أن سياسات أو إجراءات المكتب لا تعمل بفاعلية).

يشير معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي إلى أنه يحق لفرق الارتباط الاعتماد على نظام رقابة الجودة بالمكتب، ما لم تقتض المعلومات التي يقدمها المكتب أو أطراف أخرى غير ذلك. وقد حذف مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد هذا النص واستبدله بمواد تطبيقية توضح أن الشريك المسؤول عن الارتباط قد يعتمد في ظروف معينة على سياسات أو إجراءات المكتب عند الالتزام بمتطلبات معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث). والمقصود من هذا النهج هو تجنب خطر اعتماد فريق الارتباط "بصورة عمياء" على نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب دون مراعاة ما إذا كانت سياسات أو إجراءات الجودة الخاصة بالمكتب تناسب الغرض المنشود في ظل الظروف الخاصة بالارتباط.

وتقدم الفقرة ١١أ إرشادات بشأن التصرفات التي قد يتخذها الشريك المسؤول عن الارتباط إذا اتضح له أن استجابات المكتب غير فعالة لمواجهة مخاطر الجودة في سياق ارتباط معين أو إذا كان الشريك المسؤول عن الارتباط غير قادر على الاعتماد على سياسات أو إجراءات المكتب.

الفقرة أ٦ - أمثلة للاستجابات على مستوى المكتب التي قد يستطيع فريق الارتباط الاعتماد عليها لمواجهة مخاطر الجودة عند الالتزام بمعيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)

- آليات توظيف العاملين والتدريب المهني؛
- تطبيقات تقنية المعلومات التي تدعم متابعة المكتب للاستقلال؛
- تطوير تطبيقات تقنية المعلومات التي تدعم قبول العلاقات مع العملاء وقبول ارتباطات المراجعة والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات؛
- تطوير منهجيات المراجعة وأدوات وإرشادات التطبيق المتعلقة بها.

يسلّط هذا القسم من الدليل الضوء على أوجه الاختلاف الرئيسية في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) عن معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي، مرتبة حسب أقسام المتطلبات (العناوين) في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرات: ١٣–١٥، أ٢٨-أ٣٧

مسؤوليات القيادة عن إدارة الجودة وتحقيقها في ارتباطات المراجعة

تُعد مسؤوليات القيادة عنصراً أساسياً في تطبيق معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، ويُعزى ذلك إلى أن الشريك المسؤول عن الارتباط هو المسؤول النهائي، ومن ثمّ فهو المساءل، عن الالتزام بمعيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث).

وإضافة إلى الأمور التي سبق مناقشتها أعلاه (انظر "تركيز مستحدث على مسؤوليات القيادة" في صفحة ٥)، فإن المتطلبات الواردة في هذا القسم تضع النهج العام لقيادة ارتباطات المراجعة بما في ذلك:

- ضرورة توفير بيئة تشدد على ثقافة المكتب والسلوك المأمول؛
- ضرورة اتخاذ تصرفات واضحة ومتسقة وفعّالة تعكس التزام المكتب بالجودة؛
- مسؤوليات الشريك المسؤول عن الارتباط عند إسناد أعمال تصميم أو تنفيذ الإجراءات أو المهام أو التصرفات إلى أعضاء آخرين في فريق الارتباط.

وتقدم المواد التطبيقية في هذا القسم أمثلة لكيفية قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بإبداء مشاركته في ارتباط المراجعة.

التخفيف من معوقات ممارسة نزعة الشك المهني

يشدِّد معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على أهمية ممارسة كل عضو في فريق الارتباط لنزعة الشك المهني. ومع ذلك، فإنه يراعي أيضاً أن الظروف الملازمة لبعض ارتباطات المراجعة قد تفرض ضغوطاً على فريق الارتباط تعيقه عن الممارسة المناسبة لنزعة الشك المهني عند تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة وتقويم أدلة المراجعة، ويشتمل المعيار على مواد لتوضيح ما يلي:

- كيف أن معوقات ممارسة نزعة الشك المهني (مثل قيود الميزانية أو المواعيد النهائية الضيقة أو عدم تعاون الإدارة أو الاعتماد الزائد على الأدوات والأساليب الآلية) قد تؤثر على تنفيذ المراجعة (انظر الفقرة أ٣٤)؛
- التحيز المقصود أو غير المقصود الذي قد يعيق ممارسة نزعة الشك المهني (انظر الفقرة أ٣٥)؛
- التصرفات الممكنة التي قد يتخذها فريق الارتباط للتخفيف من معوقات ممارسة نزعة الشك المهني (انظر الفقرة أ٣٦). وقد تشمل تلك التصرفات الانتباه الدائم للتغيرات في ظروف الارتباط التي تستدعي توفير موارد إضافية أو مختلفة للارتباط، أو تنبيه الفريق عند ارتفاع قابلية الوقوع في التحيز، أو إشراك أعضاء فريق الارتباط الأكثر خبرة في أنشطة معينة.

أنواع التحيز

- التحيز إلى التأكيد
- التحيز إلى المتوفر
- التحيز إلى الثقة الزائدة
- عقلية القطيع
- التحيز إلى النُظُم الآلية
- التحيز إلى المعلومات الأولية

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد تطبيقية جديدة توضح كيفية اتصال متطلبات معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) بالمتطلبات التي على مستوى المكتب في معيار إدارة الجودة (١) (انظر الفقرات أ٤-أ١١).

يتطلب معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي من الشريك المسؤول عن الارتباط الانتباه الدائم إلى عدم التزام أعضاء فريق الارتباط بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة، وتحديد التصرف المناسب إذا نما إلى علمه حالات عدم التزام، وتكوين استنتاج بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة. وإضافة إلى تعزيز هذه المتطلبات الحالية، يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على متطلبات ومواد تطبيقية جديدة بشأن ما يلي:

- فهم المتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال، وما إذا كان الأعضاء الآخرون في فريق الارتباط يحيطون بتلك المتطلبات وبسياسات أو إجراءات المكتب ذات العلاقة (انظر الفقرات ١٦، ١٧، أ٢٣-أ٢٥، أ٣٨-أ٤٤، أ٤٨)؛
- التهديدات التي تمس الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة (انظر الفقرات ١٨، أ٤٣، أ٤٤)؛
- تحديد ما إذا كانت المتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال، قد تم الوفاء بها (انظر الفقرات ٢١، أ٣٨، أ٤٧).

تقدم الفقرة أ٤٦ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أمثلة للتصرفات المناسبة التي يمكن اتخاذها إذا نمت إلى علم الشريك المسؤول عن الارتباط، من خلال نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب أو من مصادر أخرى، أمورٌ تشير إلى عدم الوفاء بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المنطبقة على طبيعة ارتباط المراجعة وظروفه.

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد تطبيقية جديدة:

- على صلة بالمتطلبات على مستوى المكتب في معيار إدارة الجودة (١) التي تتناول المتطلبات المسلكية ذات الصلة (انظر الفقرات أ٤٠، أ٤٣، أ٤٥ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث))؛
- على صلة بالمتطلب الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠) *"تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"* الذي يقضي بأن يشتمل تقرير المراجع على عبارة بشأن استقلال المراجع (انظر الفقرة أ٤٧ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)).

قبول العلاقات مع العملاء وقبول ارتباطات معينة والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)،
الفقرات: ١٦-٢١، أ٢٣-أ٢٥، أ٣٨-أ٤٨

يُعد قبول العلاقات والارتباطات والاستمرار فيها من مسؤوليات المكتب بالدرجة الأولى. ويتطلب معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي من الشريك المسؤول عن الارتباط أن يكون على قناعة بأنه قد اتُبعت إجراءات مناسبة بشأن القبول والاستمرار، وأن يحدد أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا الخصوص تُعد مناسبة، وأن يبلغ المكتب على الفور بالمعلومات التي كانت ستتسبب في رفض المكتب لارتباط المراجعة فيما لو كانت تلك المعلومات متاحة في وقت مبكر. وإضافة إلى الإبقاء على هذه المتطلبات الحالية، يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على متطلب جديد ومواد تطبيقية جديدة بشأن المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء آلية القبول والاستمرار، والتي يلزم أخذها في الحسبان عند التخطيط لارتباط المراجعة وتنفيذه وفقاً لمعايير المراجعة (انظر الفقرات ٢٣، أ٥٣-أ٥٦).

تقدم الفقرتان أ٥٣ وأ٥٤ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أمثلة على المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء آلية القبول والاستمرار والتي قد تساعد الشريك المسؤول عن الارتباط في الالتزام بمتطلبات هذا المعيار ومعايير المراجعة الأخرى وفي اتخاذ قرارات مدروسة بشأن التصرفات المناسبة.

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد تطبيقية جديدة على صلة بالمتطلبات على مستوى المكتب في معيار إدارة الجودة (١) التي تتناول قبول العلاقات مع العملاء وقبول ارتباطات معينة والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات (انظر الفقرتين أ٤٩ وأ٥١ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)).

موارد الارتباط

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرات: ٢٥-٢٨، أ٥٩-أ٧٩

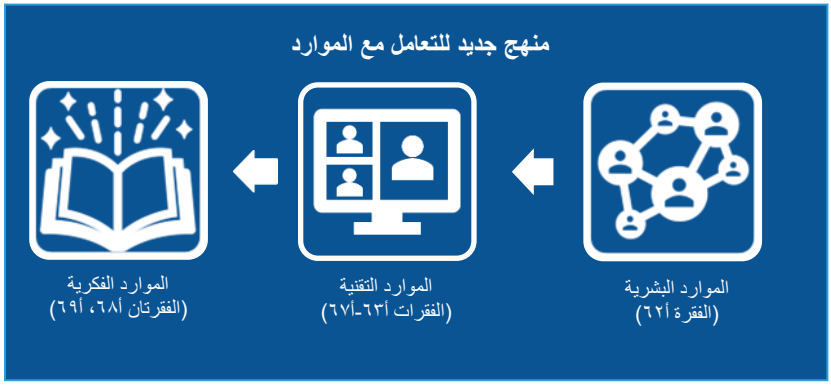

يتناول معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي مسألة تعيين أعضاء فريق الارتباط فحسب. ويتوسع معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) في هذا الأمر بشكل كبير ليشتمل الآن على متطلبات تتناول المجموعة الكاملة من الموارد اللازمة على مستوى الارتباط لإدارة الجودة وتحقيقها. ويتمثل أحد التغييرات الرئيسية في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) في أن المعيار بات يتطلب الآن من الشريك المسؤول عن الارتباط التصرف إذا كانت الموارد التي تم تخصيصها أو توفيرها غير كافية أو غير مناسبة في ظل ظروف الارتباط. ومن بين التصرفات المناسبة في هذا الشأن الاتصال بالأفراد المعنيين، مثل العاملين المسؤولين في المكتب عن الموارد أو عن أنشطة إدارة جودة الارتباطات، بشأن الحاجة إلى تخصيص موارد إضافية أو بديلة.

تقدم الفقرة أ٦٠ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أمثلة للحالات التي قد يحصل فيها فريق الارتباط على الموارد بشكل مباشر، بدلاً من الحصول عليها من خلال المكتب. وقد يحصل هذا عندما تقوم إدارة مكون بالتعاقد مع مراجع للمكون لتنفيذ إجراءات المراجعة بالنيابة عن فريق ارتباط المجموعة.

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على إرشادات بشأن الحالات التي تكون فيها الموارد غير كافية أو غير مناسبة في ظل ظروف الارتباط. وبصورة موجزة:

- توضح الفقرة أ٧٥ صلة ذلك بمسؤوليات المكتب ذات العلاقة بموجب معيار إدارة الجودة (١). وتشير أيضاً تلك الفقرة إلى أن الأولويات المالية والتشغيلية للمكتب لا تطغى على مسؤوليات الشريك المسؤول عن الارتباط بشأن تحقيق الجودة والتحقق من مدى كفاية ومناسبة موارد الارتباط.
- تتناول الفقرة أ٧٦ عمل مراجعي المكونات في ارتباطات مراجعة المجموعات.
- تقدم الفقرة أ٧٧ أمثلة للحالات التي تكون فيها استجابات المكتب لمخاطر الجودة غير فعّالة فيما يتعلق بالموارد.
- تشتمل الفقرة أ٧٨ على قائمة بالتصرفات المناسبة التي يمكن اتخاذها استجابةً لعدم كفاية الموارد أو عدم مناسبتها.

تتطلب الفقرة ٢٥ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) من الشريك المسؤول عن الارتباط التحقق من تخصيص أو توفير موارد كافية ومناسبة لفريق الارتباط. ويتأثر ذلك بطبيعة وظروف ارتباط المراجعة، وسياسات أو إجراءات المكتب، والتغيرات التي قد تنشأ أثناء الارتباط. وعلى سبيل المثال، قد تتطلب سياسات أو إجراءات المكتب استخدام تطبيقات تقنية معلومات معينة، مثل برامج منهجيات المراجعة، أو قد تتطلب من فريق الارتباط إشراك مختصين داخليين في ظروف معينة.

وتتجاوز الفقرة ٢٦ معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي من خلال المطالبة بالتحقق مما إذا كان فريق الارتباط، وأي خبراء خارجيين يستعين بهم المراجع وأي مراجعين داخليين يقدمون المساعدة المباشرة، يحظون مجتمعين بالكفاءات والقدرات المناسبة، بما في ذلك الوقت الكافي، لتنفيذ الارتباط.

مثال للتعامل مع عدم كفاية أو عدم مناسبة الموارد

حدد الشريك المسؤول عن الارتباط عدم كفاية وعدم مناسبة أعضاء فريق الارتباط الذين تم تخصيصهم في البداية لتنفيذ الارتباط. وبصورة أكثر تحديداً، كان فريق الارتباط يفتقر إلى القيادات الكافية نظراً لحجم الارتباط ومدى تعقيده وكان يفتقر أيضاً إلى المهارات في المحاسبة عن الإيرادات من العقود والمشتقات.

وبناءً عليه، نقل الشريك المسؤول عن الارتباط هذه المعلومات إلى العاملين المعنيين في المكتب. وقام المكتب بتخصيص:

- شريك ومدير إضافيين للمساعدة في توفير المعرفة المتخصصة وفي تقديم المزيد من التوجيه والإشراف والفحص. ويحظى الشريك بخبرة في المحاسبة الخاصة المطلوبة فيما يتعلق بالإيرادات.
- خبير في المشتقات.
- مدير مشروعات للمساعدة في متابعة مدى التقدم في المراجعة مقارنة بخطة المراجعة.

يتطلب معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) من الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسؤولية عن توجيه فريق الارتباط والإشراف عليه وفحص عمله. وقد تقع مسؤوليات التوجيه والإشراف والفحص على عاتق الشريك المسؤول عن الارتباط وحده، أو قد يتشارك فيها مع الأعضاء الآخرين في فريق الارتباط - انظر قسم "التدرج" الذي سبق ذكره.

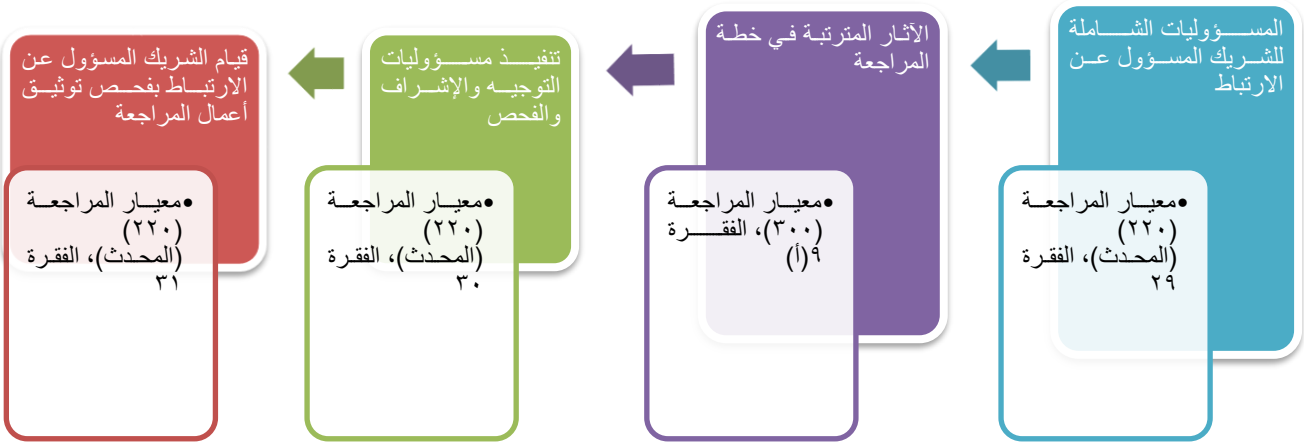

كما هو موضح في الشكل أعلاه، فإن الفقرة ٢٩ هي نقطة البداية للتوجيه والإشراف والفحص. وتحمِّل الفقرة ٢٩ الشريك المسؤول عن الارتباط المسؤولية عن توجيه أعضاء فريق الارتباط والإشراف عليهم وفحص عملهم. وهذا هو الواجب العام.

وكما تقدم، فإن مسؤوليات التوجيه والإشراف والفحص قد يتم مشاركتها. ويعني هذا أن الشريك المسؤول عن الارتباط قد لا يتولى بنفسه التخطيط والتنفيذ في جميع أنشطة التوجيه والإشراف والفحص. ولذلك، تركز الفقرة ٣٠ على تحقق الشريك المسؤول عن الارتباط من أن الجوانب الخاصة بطبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف والفحص تستوفي سياسات وإجراءات المكتب (انظر الفقرة ٣١(ب) من معيار إدارة الجودة (١)) والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى وتستجيب لطبيعة وظروف ارتباط المراجعة.

ويتعين على الشريك المسؤول عن الارتباط أيضاً فحص توثيق أعمال المراجعة في الأوقات المناسبة أثناء ارتباط المراجعة (الفقرة ٣١). وتجدر الإشارة إلى أن هذا المتطلب يتطلب على وجه الخصوص من الشريك المسؤول عن الارتباط فحص توثيق أعمال المراجعة الذي يتعلق بالأمور المهمة والأحكام المهمة. و"الأمور المهمة" هو مصطلح مستخدم في الفقرة ٨(ج) من معيار المراجعة (٢٣٠) ولم يرد بشأنه مزيد من التفصيل في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث). وفي المقابل، يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على إرشادات بشأن أنواع الأحكام التي قد تكون أحكاماً مهمة (انظر الفقرة أ٩٢). وإضافة إلى ذلك، يتعين على الشريك المسؤول عن الارتباط فحص توثيق أعمال المراجعة الذي يتعلق بالأمور الأخرى التي تُعد، بحسب حكمه المهني، ذات صلة بمسؤولياته (انظر الفقرة أ٩٣). ولا يلزم الشريك المسؤول عن الارتباط فحص جميع الوثائق الخاصة بتوثيق أعمال المراجعة.

في التعديلات لغرض الاتساق على الفقرة ٩(أ) من معيار المراجعة (٣٣٠)، يتعين أن تشتمل الآن خطة المراجعة على وصف لطبيعة وتوقيت ومدى أنشطة التوجيه والإشراف والفحص المخطط لها.

تقدم الفقرة أ٩٥ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أمثلة لطرق تكييف منهج التوجيه والإشراف والفحص بما يناسب ظروف مختلف الارتباطات.

ويتطلب أيضاً معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) من الشريك المسؤول عن الارتباط فحص القوائم المالية وتقرير المراجع والاتصالات الرسمية الكتابية مع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو السلطات التنظيمية (انظر الفقرتين ٣٣، ٣٤). وقد تم إضافة ذلك إلى المعيار لتوضيح وتعزيز مسؤوليات المراجع بشأن الاتصالات مع الأطراف الخارجية.

ويشتمل أيضاً معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على أمثلة لأنواع الأمور التي تغطيها متطلبات التوجيه والإشراف والفحص وسياسات أو إجراءات المكتب ذات العلاقة (انظر الفقرات أ٨٥-أ٨٩).

تشير الفقرة أ٩٨ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) إلى استخدام الحكم المهني عند تحديد الاتصالات الكتابية التي سيتم فحصها.

© لمحاسبين

بالرغم من عدم وجود تغييرات جوهرية في المتطلبات التي تتعلق بالتشاور، فإن معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) يشتمل على مواد تطبيقية جديدة على صلة بالمتطلبات على مستوى المكتب في معيار إدارة الجودة (١) التي تتناول التشاور بشأن الأمور الصعبة أو المثيرة للجدل (انظر الفقرة أ٩٩ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)).

فحص جودة الارتباط

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرات: ٣٦، أ١٠٣-أ١٠٦

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي على متطلبات وإرشادات بشأن تنفيذ فحص الجودة لارتباطات المراجعة، بما في ذلك متطلبات موجهة لفاحص جودة الارتباط. وقد تم نقل هذه المتطلبات والإرشادات الآن إلى معيار إدارة الجودة (٢). وبالرغم من أنه لم تعد هناك متطلبات لتنفيذ فحوصات جودة الارتباطات في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، فإن ذلك المعيار لا يزال يحتوي على متطلبات ومواد تطبيقية بشأن مسؤوليات الشريك المسؤول عن الارتباط فيما يتعلق بفحص جودة الارتباط. وتركز هذه المتطلبات بدرجة كبيرة على كيفية تفاعل الشريك المسؤول عن الارتباط وفريق الارتباط مع فاحص جودة الارتباط (انظر الفقرات ٣٦، أ١٠٣-أ١٠٦). وإضافة إلى الإبقاء على هذه المتطلبات الحالية، يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على متطلب جديد صريح بشأن ما يلي:

أن يتعاون الشريك المسؤول عن الارتباط مع فاحص جودة الارتباط ويحيط الأعضاء الآخرين في فريق الارتباط بمسؤوليتهم عن القيام بذلك (انظر الفقرة ٣٦(ب)).

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد تطبيقية جديدة:

- على صلة بالمتطلبات على مستوى المكتب في معيار إدارة الجودة (١) التي تتناول فحوصات جودة الارتباطات (انظر الفقرة أ١٠٣ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث))؛
- على صلة بالمتطلب الوارد في معيار إدارة الجودة (٢) الذي يمنع الشريك المسؤول عن الارتباط من تأريخ تقرير الارتباط إلى حين استلامه إشعاراً من فاحص جودة الارتباط يفيد بانتهائه من فحص جودة الارتباط (انظر الفقرة أ١٠٤ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)).

الاختلاف في الآراء

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرات: ٣٧، ٣٨، أ١٠٧، أ١٠٨

يتطلب معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي من فريق الارتباط اتباع سياسات وإجراءات المكتب الخاصة بالتعامل مع حالات الاختلاف في الآراء وحلها. وإضافة إلى تعزيز هذا المتطلب الحالي، يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على متطلب جديد أكثر تحديداً بشأن دور الشريك المسؤول عن الارتباط في التعامل مع حالات الاختلاف في الآراء. وتتطلب الفقرة ٣٨ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) على وجه الخصوص من الشريك المسؤول عن الارتباط ما يلي:

(أ) تحمل المسؤولية عن التعامل مع الاختلاف في الآراء وحله وفقاً لسياسات أو إجراءات المكتب؛

(ب) التحقق من توثيق الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وتطبيقها؛

(ج) عدم تأريخ تقرير المراجع إلى حين حل أي اختلاف في الآراء.

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد تطبيقية جديدة على صلة بالمتطلبات على مستوى المكتب في معيار إدارة الجودة (١) التي تتناول الاختلاف في الآراء (انظر الفقرة أ١٠٧ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)).

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرات: ٣٩، أ١٠٩-أ١١٢

المتابعة والتصحيح

يعزّز ويوضح معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) متطلبات المتابعة والتصحيح الحالية في معيار المراجعة (٢٢٠). وينبني المعيار المُحدَّث على افتراض أساس بأن الشريك المسؤول عن الارتباط مسؤول عن التعامل مع الجوانب ذات الصلة لآلية المتابعة والتصحيح، بما في ذلك:

(أ) التوصل إلى فهم للمعلومات التي تم الحصول عليها من آلية المتابعة والتصحيح الخاصة بالمكتب، التي قام المكتب بنقلها بما في ذلك، عند الاقتضاء، المعلومات من آلية المتابعة والتصحيح الخاصة بالشبكة والمطبقة عبر مكاتب الشبكة؛

(ب) تحديد مدى صلة المعلومات المشار إليها في الفقرة ٣٩(أ) بارتباط المراجعة، ومدى تأثيرها عليه، واتخاذ التصرف المناسب؛

(ج) الانتباه الدائم طوال ارتباط المراجعة للمعلومات التي قد تكون ذات صلة بآلية المتابعة والتصحيح الخاصة بالمكتب ونقل تلك المعلومات إلى المسؤولين عن تلك الآلية.

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد تطبيقية جديدة على صلة بالمتطلبات على مستوى المكتب في معيار إدارة الجودة (١) التي تتناول آلية المتابعة والتصحيح (انظر الفقرة أ١٠٩ من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)).

معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)، الفقرات: ٤١، أ١١٧-أ١٢٠

التوثيق

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي على متطلبات موجهة لفاحص جودة الارتباط بشأن توثيق فحص الجودة لارتباطات المراجعة. وقد تم نقل تلك المتطلبات الآن إلى معيار إدارة الجودة (٢). ولكن المعيار المُحدَّث يتطلب الآن من المراجع أن يدرج ضمن توثيق أعمال المراجعة (في حال خضوع ارتباط المراجعة لفحص جودة الارتباط) ما يفيد أن فحص جودة الارتباط قد تم الانتهاء منه في تاريخ تقرير المراجع أو قبله (انظر الفقرة ٤١(ج) من معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث)).

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد تطبيقية جديدة:

- على صلة بمتطلبات التوثيق الشاملة في معيار المراجعة (٢٣٠) *"توثيق أعمال المراجعة"* (انظر الفقرة أ١١٧)؛
- توضح أنه يمكن توثيق تنفيذ المتطلبات الواردة في معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) بطرق مختلفة (انظر الفقرة أ١١٨).

تحمل المسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها

يتطلب معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) من الشريك المسؤول عن الارتباط أن يحدد قبل تأريخ تقرير المراجع أنه قد تحمل المسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها في ارتباط المراجعة. ويتناول هذا المتطلب أيضاً مشاركة الشريك المسؤول عن الارتباط طوال المراجعة وتحديد أن طبيعة وظروف الارتباط، وأي تغييرات طرأت عليهما، وسياسات أو إجراءات المكتب ذات العلاقة، قد تم أخذها في الحسبان عملاً بمعيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث). وهذا المتطلب هو غاية متطلبات مسؤوليات القيادة التي سبق إيضاحها.

وتشتمل المواد التطبيقية على أمثلة للحالات التي قد لا يستطيع فيها الشريك المسؤول عن الارتباط استنتاج أن مشاركته كانت كافية ومناسبة. وتشتمل المواد التطبيقية كذلك على أمثلة للتصرفات التي قد يتخذها الشريك المسؤول عن الارتباط لمواجهة مثل تلك الحالات.

لا يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) الحالي على متطلب يتناول تحمل الشريك المسؤول عن الارتباط المسؤولية العامة. وقد تم إضافة هذا المتطلب الجديد (الفقرة ٤٠) في المعيار المُحدَّث لدفع الشريك المسؤول عن الارتباط إلى إمعان النظر في مشاركته والانتباه لما يدل على أن مشاركته ربما لم تكن كافية ومناسبة.

يشتمل معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) أيضاً على مواد تطبيقية جديدة على صلة بأهداف ومتطلبات الجودة ذات العلاقة في معيار إدارة الجودة (١) (انظر الفقرة أ١١٣).

مراجعة المجموعات

تم وضع معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) ليتم تطبيقه مع معيار المراجعة (٦٠٠)[٢] الحالي، بما في ذلك التحسينات مثل توضيح تعريف فريق الارتباط والتركيز الجديد على مسؤوليات القيادة التي يتحملها الشريك المسؤول عن الارتباط عن فريق الارتباط بكامله.

ولتحسين الروابط بين معيار المراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) ومعيار المراجعة (٦٠٠)، أطلق مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد مشروع تحديث معيار المراجعة (٦٠٠). وقد اعتمد المجلس معيار المراجعة (٦٠٠) (المُحدَّث)[٣] في اجتماعه المنعقد في شهر ديسمبر ٢٠٢١.

[٢] معيار المراجعة (٦٠٠) *"اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)*

[٣] معيار المراجعة (٦٠٠) (المُحدَّث) *"اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"*

Copyright	حقوق التأليف والنشر
"This [First-Time Implementation Guide: International Standard on Auditing 220 (Revised), *Quality Management for an Audit of Financial Statements*] of the [International Auditing and Assurance Standards Board], published by the International Federation of Accountants in [February 2021] in the English language, has been translated into [Arabic] by [the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants] in [January 2023], and is used with the permission of IFAC. The approved text of all IFAC publications is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.	"قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في يناير ٢٠٢٣ بإعداد الترجمة العربية لـ [دليل التطبيق لأول مرة: المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) "إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية"] الذي أعده مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، ونشره الاتحاد الدولي للمحاسبين في فبراير ٢٠٢١ باللغة الإنجليزية. وهذا الدليل يتم استخدامه بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. والنص المعتمد من جميع منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين هو النص الذي نشره الاتحاد باللغة الإنجليزية. ولا يتحمل الاتحاد أية مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو التصرفات التي قد تنشأ عنها.
English language text of the [First-Time Implementation Guide: International Standard on Auditing 220 (Revised), *Quality Management for an Audit of Financial Statements*] © [2021] by IFAC. All rights reserved.	حقوق التأليف والنشر للنص الإنجليزي من دليل التطبيق لأول مرة: المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) "إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية" محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © في عام ٢٠٢١. جميع الحقوق محفوظة.
[Arabic] language text of [First-Time Implementation Guide: International Standard on Auditing 220 (Revised), *Quality Management for an Audit of Financial Statements*] © [2023] by IFAC. All rights reserved.	حقوق التأليف والنشر للنص العربي من دليل التطبيق لأول مرة: المعيار الدولي للمراجعة (٢٢٠) (المُحدَّث) "إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية" محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © في عام ٢٠٢٣. جميع الحقوق محفوظة.
Original title: [First-Time Implementation Guide: International Standard on Auditing 220 (Revised), *Quality Management for an Audit of Financial Statements*] ISBN: [Inser original ISBN number, if any, in format xxx-x-xxxxxx-xx-x]	العنوان الأصلي: [First-Time Implementation Guide: International Standard on Auditing 220 (Revised), *Quality Management for an Audit of Financial Statements*] ردمك: [Inser original ISBN number, if any, in format xxx-x-xxxxxx-xx-x]
Contact permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document."	اتصل على permissions@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذا المستند".